

تقرير حقوقي يشيد بأداء المغرب في مواجهة كورونا

محمد مامون العلو

إذ استطاع تدبير هذا البعد الأساسي من تمكين القطاع من أداء دوره- رغم محدودية الإمكانيات- في شروط يمكن اعتبارها متحمس فيها ولانقطة بتقديم خدماته بشكل جيد إلى حد كبير. ويرى خبراء حقوقيون، أن هذه المحطة أظهرت الكفاءة الهامة للقطاع العمومي في سياسة الدولة، في إرساء القواعد الضرورية والمكاملة لضمان الأمن والاستقرار. وجد المغرب ما لديه من إمكانيات للتخفيف من حدة الأزمة في تدابيرها، الأمر الذي شكّل نقطة قوة للتدبير في مواجهة كوفيد - 19، حيث ركز الخيار المغربي، على تأمين أساسيات العيش بعيدا عن الخوف والهلع الذي صاحب الجائحة. ويقول التقرير "تم التركيز على تعاوض الجهود من خلال دعوة الملك محمد السادس للقطاع الصحي العسكري للانخراط إلى جانب القطاع الصحي المدني لمواجهة التحديات الاقتصادية، واستمرار الإنتاج الاقتصادي، هذا دون إغفال التضامن لمواكبة البلدان الأفريقية في تدبيرها لجائحة فايروس كورونا". وأضاف "يمكن القول إن وسائل الإعلام المغربية عملت على استيعاب حالة الهلع لدى عامة الناس في هذا الموضوع والتخفيف منها من خلال نشر الأخبار الحقيقية بعيدا عن كل ما هو زائف من أخبار تتوخى السبق الإعلامي، على حساب الحقيقة والموضوعية".

التقرير تطرق لمسار المغرب في تلمس الديمقراطية زمن الوباء للوقوف على اشتغال المؤسسات وفق الدستور

وعلى الصعيد الحكومي، لاحظ التقرير أن الحكومة اختارت اعتماد الشفافية تجاه المواطنين في متابعة تطور الحالة الوبائية، حيث حرصت الحكومة وبإبواب المؤسسات على التواصل المستمر حول الوضعية الوطنية من خلال بلاغات صحفية منتظمة، ويبدو جليا أن استجابة السلطات كانت فعالة في مواجهة الوضع الاستثنائي، فعلى الرغم من أن المغرب لم يكن يتوفر على أي نظام صحي للتعامل مع موجة بهذا الحجم، فإنه تمكن من تعبئة الموارد وتحفيز الجهود الوطنية في جميع الجهات، بفضل الانخراط الشامل للدولة، بيد أن هذا لا ينفي ضرورة تقييم هذه التجربة، وأوضح التقرير أن الدعوة إلى إحداث المجلس الأعلى للأمن كهيئة دستورية، يأتي بعدما تأكدت مكانة وأهمية قضايا الأمن بمعناه العام خلال تدبير جائحة كورونا، وأيضا كإطار للتشاور بشأن استراتيجيات الأمن الداخلي والخارجي، وتدبير حالات الأزمات، وممارسة ضوابط الحكامة الأمنية، كما نص على ذلك الفصل 54 من الدستور.

كما أن إحداث المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي (الفصل 33 من الدستور) يدخل في إطار التفاعل مع الأرواح المتنامية والمتعددة له، ولما بينته عدة مكونات من داخله من خلال الدعوة لانخراط قومي وهام في إنجاح ورشات كبرى، وضمنها محطة مواجهة الجائحة. وحسب التقرير، يجب أن يلعب المستشفى العمومي دوره الطبي وأن يكون فضاء لابتكار العلمي، كما يجب تخصيص جزء كبير للبحث العلمي. وهذا يتطلب تفكيراً على نطاق واسع وإصلاح شامل لتقييم التعليم في مجالي الطب والصيدلة.



المغرب في بر الأمان بأخذ الأضرار

الرباط - نوه مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، ومركزه جنيف، بالتجربة المغربية في مواجهة جائحة كورونا منذ إعلان حالة الطوارئ، داعيا إلى إحداث المجلس الأعلى للأمن والمجلس الاستشاري للشباب والعمل الجماعي. وسجل التقرير الذي صدر الإثنين أهم المحطات والإجراءات التي قام بها المغرب في مواجهة الجائحة، مستحضرا كخلفية المكتسبات التي حققها في مجال حقوق الإنسان خلال العقود الأخيرة، مع الوقوف على الإرادة السياسية صاحبة لذلك، واستخلاص أهم الدروس من هذه التجربة، بما يساعد على معالجة الإخلالات والتحديات التي برزت في خضمها.

وحسب التقرير الذي حصلت عليه "العرب" على نسخة منه، فقد "اعتمد المغرب مقاربة شاملة مكنت التجربة من تحقيق الأهداف الأساسية المتمثلة في حماية صحة وأمن المواطن. صحيح أن هناك بعض الإخلالات.. إلا أنها لم تكن لتتصل من التوجه العام الذي استطاع كسب انخراط عموم المواطنين، وتعبئة إمكانيات الدولة". وقدم التقرير قراءة للمسار الذي توخاه المغرب لتلمس مميزات العملية الديمقراطية في ظرف استثنائي كمؤشر للوقوف على درجة الاشتغال المؤسساتي وفق مقتضيات دستور 2011، إذ أبرزت التجربة المغربية في مواجهة كوفيد - 19 الأهمية البالغة للإرادة السياسية ودور الدولة في ضمان الأمن بمعناه الشامل وسيادة القانون.

وأضاف التقرير الذي جاء في 160 صفحة، أن هذا الاختيار "لم يكن محط اهتمام وتنبؤ خارجي فقط، بل استندت بالدرجة الأولى أن يكسب ثقة المغاربة وانخراطهم في دينامية بوعي ومسؤولية وانضباط على العموم". وواجه المغرب التحديات الناتجة عن الجائحة، فبعد أن استوعبت السلطات مخاطر الوضع، أقامت حالة الطوارئ الصحية 8 تدابير من بينها إغلاق الحدود، واتخاذ تدابير لدعم الاقتصاد والتشغيل، إلى جانب فرض قيود على حرية التنقل والتجمع والتظاهر. وواجهت السلطات أيضا تحديات كبرى، تتعلق بالتوفيق بين حماية الحقوق وضمان أمن المواطنين وذلك على مستويات احترام حماية المعطيات في سياق تزايد التهديدات الإجرامية الإلكترونية، والتواصل بخصوص الأزمات في مرحلة كثرة المصادر والطلب على المعلومة، ومتطلبات مواجهة الشائعات. وحسب التقرير، فقد خاص المغرب هذه المعركة برؤية عملت على توفير تكامل مكوناتها وتداخل القطاعات المتعددة لحماية صحة الأفراد والمجتمع، عبر بلورة الإجراءات القانونية والإدارية المطلوبة لتنزيل الحجر الصحي وحالة الطوارئ الصحية وذلك منذ المراحل الأولى لاتخاذ القرارات.

وأما البعد الصحي والذي هو في صلب هذه المعركة وأداتها المركزية لمواجهة الجائحة، فقد أبرز قدرة على التعبئة والتدخل الفعال رغم ضعف إمكانياته، ذلك أن ميزانية القطاع تبقى ضعيفة جدا ضمن الميزانية العامة للدولة رغم التطور الذي عرفته خلال السنوات القليلة الماضية. وقد كانت مواجهة هذه الجائحة مناسبة لتغيير الصورة النمطية الراجحة على القطاع والعاملين داخله ليبرز الوجه المهني والتخصصية والكفاءة والقدرة على العطاء كرافعة لدوره ومكانته.

وقالت نصاف بن علي، وهي عضو أيضا في اللجنة الوطنية للتوقي من فايروس كورونا، "علينا أن نتعاضد مع الوباء، من السابق لأوانه الحديث عن إعادة غلق الحدود وفرض إجراءات صحية جديدة". وكانت للفترة التي قضتها تونس تحت العزل الصحي كلفتها الباهظة اقتصاديا حيث ارتفعت أعداد المعطلين عن العمل إلى نحو 275 ألف شخص. إلى جانب ذلك، بات خطر الغلق يهدد الكثير من المؤسسات الخاصة ما جعل الحكومة تسرع بفتح البلاد ورفع إجراءات الحجر الصحي لمنع إحالة عمال آخرين على البطالة.

وتشهد تونس احتقاناً اجتماعياً أصلا في الجنوب (ولاية تطاوين) بسبب اتفاقيات أبرمت في وقت سابق مع حكومة يوسف الشاهد، وهي الحكومة السابقة، ولم تدخل حيز التنفيذ بعد.

إضراب مرشح رئاسي سابق عن الطعام يفتح ملف الحريات في الجزائر

مخاوف من تصاعد مؤشرات التضييق على المعارضين



الجزائريون يستكشفون طريق الديمقراطية والحريّة

طابو، بأن "حزب الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي، كان ولا يزال ضحية لقرارات تعسفية"، في إشارة إلى عدم الترخيص له من طرف إدارة وزارة الداخلية، رغم مرور نحو ثماني سنوات منذ تأسيسه. ويبدو أن السلطة التي استطاعت استقطاب قوى سياسية كانت تحسب على المعارضة إلى صفوفها بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة، على غرار حركة مجتمع السلم الإخوانية وجبل جديد العلماني، تبقى منزعجة من أحزاب وشخصيات مستقلة رغم تراجع حدة الاحتجاجات السياسية، غداة تعليقها بسبب وباء كورونا.

وتكشف تعاطيها مع ملف الحريات السياسية والإعلامية في البلاد، بأنه لا يزال يكتنف الغموض وحتى التضارب، ففيمما تم الإفراج عن الجنرال المتقاعد حسين بن حديد، خلال الأسابيع الأخيرة وإيفاده للعلاج في فرنسا، وإعادة اعتقاله من خلال حضوره اللافت في الاحتفالية الرسمية التي انطلقت في قيادة المؤسسة العسكرية، بمناسبة العيد الـ58 للاستقلال الوطني، يتم الإبقاء على الجنرال المتقاعد علي غديري في السجن، رغم تشابه التهم والمناخ السياسي الذي أوقف فيه.

السجن، عبّر فيه عن "تضامنه مع حزب ورئيسه محسن بلعباس"، على خلفية ما بات يوصف بحملة التضييق التي تشهدها الإدارة على الحزب العلماني المعارض.

وذكر البيان بأن "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، حزب سياسي معتمد منذ أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، تلقى مراسلة من طرف وزارة الداخلية بمثابة أمر بالامتناع للقوانين الخاصة بالأحزاب السياسية، وتهديد باتخاذ إجراءات قسرية ضده". وكانت فصيلة الأبحاث والتحقيق لجهاز الأمن قد استدعت رئيس الحزب المذكور محسن بلعباس، للتحقيق معه، في قضية وصفها بـ"الخاصة" وليست لها أي صلة بالنشاط السياسي، وتتصل بـ"وفاة مواطن مغربي دون وثائق كان يشتغل ببناء في بيت المحقق معه".

لكن الحزب تلقى بدوره قبل ذلك مراسلة من وزارة الداخلية، تذكره فيه بضرورة "الالتزام بقواعد الممارسة السياسية الشفافة، بعدما توصلت بمعلومات حول نشاطات وأفراد داخل المبنى المركزي للحزب بالعاصمة". وذكر البيان الذي حمل توقيع كريم

وأضاف متسائلا "كيف يمكنني المساس بمعنويات مؤسسة انتميت لها لمدة 42 سنة وينتمي إليها كل أبنائي وإخوتي ناهيك عن أفراد عائلتي الكبيرة". وذلك في إشارة لتهمة "المساس بمعنويات الجيش" التي سجن بسببها خلال العام 2019.

ويعد غديري، من بين السياسيين الذين لا زالوا يقبعون في السجون، ووجهت لهم تهم مختلفة، لكنها تنحصر غالبا حول المساس بمعنويات الجيش وتهديد الوحدة والسلامة الوطنية، وهي تهم باتت مصدر جدل قضائي وحقوقي قياسا بما باتت تشكله من عائق أمام التعبير عن الأفكار السياسية.

ورغم قرار الإفراج والعفو الذي أصدره في وقت سابق الرئيس تبون، عن ناشطين سياسيين معارضين مثل كريم طابو وسمير بلعربي وأميرة بوراوي، والوعد التي ما فتئ يطلقها بشأن الإفراج قريبا عن ناشطين آخرين، فإن مسألة الحريات السياسية بالبلاد صارت محل تخوف من طرف فاعلين في المشهد السياسي والإعلامي. وفي هذا الشأن أصدر حزب الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي، أول بيان منذ خروج منسقة العام كريم طابو من

حرية العمل السياسي في الجزائر لا تزال على المحك رغم تعهدات السلطة الجديدة بإصلاحات عميقة وإطلاقها سراح ناشطين بارزين على غرار كريم طابو وأميرة بوراوي، حيث دخل الجنرال المتقاعد والمرشح الرئاسي السابق علي غديري في إضراب عن الطعام في سجنه المدني، احتجاجا على ما وصفه بـ"الحجر السياسي"، في إشارة لاستمرار سجنه، وملاحقته بتهم يراها ظالمة وغير منطقية، ويصنفها ضمن تصفية الحسابات.

طابو بلدي

الجزائر - دخل الجنرال المتقاعد والمرشح للانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في أبريل 2019، علي غديري، في إضراب عن الطعام في سجنه المدني، احتجاجا على ما وصفه بـ"الحجر السياسي"، في إشارة لاستمرار سجنه، وملاحقته بتهم يراها ظالمة وغير منطقية، ويصنفها ضمن تصفية الحسابات. وجاء دخول المرشح الذي زعم قدرته على منافسة الرئيس السابق في انتخابات أبريل 2019، قبل أن تنفجر احتجاجات الحراك الشعبي وتغير المسار السياسي في البلاد، في ظل غموض يكتنف تعاطي السلطة الجديدة بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون، مع مخلفات المرحلة التي أدارتها قيادة الجيش خلال مهلة الفراغ المؤسساتي.



علي غديري كيف يمكنني المساس بمعنويات مؤسسة انتميت إليها 42 سنة

وقرر الجنرال المتقاعد الدخول في إضراب عن الطعام، بعدما استنفذ كل إجراءات إطلاق سراحه وتبرئته من التهم الموجهة إليه، إلى جانب تجاهل السلطات لنداءات الإفراج التي أطلقها من داخل السجن.

وذكر في الرسالة التي نقلها فريق الدفاع السراي العام، بأنني "لا أريد استعطاء أي كان، إنما أريد أن يعرف الجميع الحقيقة قبل فوات الأوان"، ويقصد بها ما أسماه بـ"التدابير الخبيثة المراد منها المساس بسمعة وسعة عائلته المناضلة".

القلق من موجة ثانية لكورونا يطرق باب التونسيين

تسجيل إصابة محلية بعد نحو شهرين دون إصابات

صغير الحيدري

فرنسية تقبل 1300 راكب بعد الاستبانه في وجود إصابات على متنها ما جعل الباهرة عاقلة قبالة ميناء حلق الوادي. وقال مصدر من الجمارك التونسية إن باخرة "ميديتيراني" التابعة لشركة "كورسيكا لينيا" الخاصة الفرنسية كان يفترض أن تدخل ميناء حلق الوادي منذ العاشرة من صباح الثلاثاء غير أنها لا تزال عاقلة قبالة الميناء.



نصاف بن علي خطر الموجة الثانية لكورونا في تونس يبقى موجودا

وقالت نصاف بن علي، وهي عضو أيضا في اللجنة الوطنية للتوقي من فايروس كورونا، "علينا أن نتعاضد مع الوباء، من السابق لأوانه الحديث عن إعادة غلق الحدود وفرض إجراءات صحية جديدة". وكانت للفترة التي قضتها تونس تحت العزل الصحي كلفتها الباهظة اقتصاديا حيث ارتفعت أعداد المعطلين عن العمل إلى نحو 275 ألف شخص. إلى جانب ذلك، بات خطر الغلق يهدد الكثير من المؤسسات الخاصة ما جعل الحكومة تسرع بفتح البلاد ورفع إجراءات الحجر الصحي لمنع إحالة عمال آخرين على البطالة.

وتشهد تونس احتقاناً اجتماعياً أصلا في الجنوب (ولاية تطاوين) بسبب اتفاقيات أبرمت في وقت سابق مع حكومة يوسف الشاهد، وهي الحكومة السابقة، ولم تدخل حيز التنفيذ بعد.

نصاف بن علي، إنه "لا يوجد التزام بالبروتوكولات الصحية التي وضعتها السلطات الصحية على غرار ارتداء الكمامات واحترام قواعد التباعد الاجتماعي لذلك بقينا نطلق تحذيرات من موجة ثانية للوباء في تونس". وتضيف بن علي "خطر الموجة الثانية دائما يبقى موجودا.. ونحن نصدد متابعة الوضع الوبائي في العالم أيضا حتى نقيم إجراءات التي اتخذناها، لكن إلى حد الآن لا يوجد تراجع عن فتح الحدود".

وأشارت إلى أن "الوضع يعد مستقرا حتى الآن لكن توخي الحذر ضروري". وبعد فتحها الحدود البرية والجوية والبحرية الشهر الماضي، بدأت حالات الإصابة بالمرض في تونس في ارتفاع يومي حيث سجلت السلطات الصحية الإثنين 39 إصابة وأفد من مواطنين تم إجلاؤهم من الخارج. وتقول بن علي في هذا الصدد "يتم عادة إشعارنا بوجود حالات في البواخر أو على متن الطائرات فنقوم بالإجراءات اللازمة لفحص الوافدين ونقل المصابين للحجر الصحي". وتتابع "نحن فتحنا حدودنا وقمنا بتصنيف الدول والمناطق التي ستكون هناك رحلات موجهة إليها أو منها حسب خطورة انتشار الوباء في هذه المناطق". والثلاثاء، اضطرت السلطات التونسية إلى إجراء عملية دخول باخرة

تونس - وسط أزمة سياسية عاصفة، عادت المخاوف في تونس من موجة ثانية للفايروس كورونا المستجد بعد تسجيل أول حالة إصابة محلية بكوفيد - 19 بعد أكثر من شهرين على عدم تسجيل أي إصابة.

وسجلت ولاية مدين (جنوب) الإثنين، إصابة بالمرض بخلاف الصالات الوافدة التي هي في تصاعد أصلا وهو ما فاقم التوجس من عودة مرتقبة للوباء.

ورفعت تونس قيود الحجر الصحي والسفر التي كانت قد فرضتها لبحج جماع كورونا في الـ27 من يونيو الماضي وسط دعوات آنذاك للمزيد من التريث وتقييم الوضع الوبائي.

والإثنين، حذر وزير الصحة التونسي عبداللطيف المكي من أن "فايروس كورونا لا يزال يمثل تهديدا لتونس غداة تسجيل 40 حالة بين وافدة وحالات سابقة ما زالت حاملة للفايروس".

وشدد المكي على ضرورة أن يحترم المواطنون الإجراءات الصحية المعمول بها في بلاده من أجل تجنب موجة ثانية من المرض في وقت تحاول فيه تونس أن تنقذ موسمها السياحي الذي يعد ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني. وفي تصريح لـ"العرب" قالت رئيسة المركز الوطني للأمراض المستجدة